



مكافحة الفساد

مطلب أساسي للتنمية الإنسانية



مكافحة الفساد مطلب أساس للتنمية الإنسانية في الوطن العربي^١

جدلية الفساد - الحكم

خلال توظيف الربيع على الحظوة من وجهي القوة (السلطة والثروة) بدلا من العمل المنتج المحقق للمصلحة العامة.

يساعد انتشار الفساد على زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي من خلال تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة، الأمر الذي يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية.

وعلى وجه الخصوص، يوطد استئثار الفساد من أسس سوء الحكم من خلال قيام تزاوج خبيث بين السلطة السياسية والثروة بحيث تصبح غاية نسق الحكم ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة والثروة وليس المصلحة العامة،

يقصد بالفساد اتخاذ القرارات في الشأن العام، ولو على مستوى المشروع الهادف إلى الربح، وبخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع العائد الاقتصادي، وفق اعتبارات المصلحة الخاصة، وليس وفق المصلحة العامة، أو حتى بالتضاد معها.

من المنظار الاقتصادي البحت، يعد الفساد هدرًا للموارد التي تتسم بالندرة، وبخاصة في البلدان النامية. ومن المنظار التنموي، يعطل الفساد فرص التراكم الاستثماري المنتج في الأصول البشرية والمادية ويقوي من قيم وسلوك الربح السريع من

^١ كتاب "نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد"

التي يفترض أن تكون في مقدمة الحرب عليه،
مثل القضاء والمجالس النيابية.

وفي البلدان العربية على وجه الخصوص، حيث
تتعايش حالة استثنائية من العجز التنموي
والإخفاق الوطني، قوميا وإنسانيا، يتضافر
سوء الحكم مع استشراف الفساد في مناحي
الحياة كافة، حتى قاربت كل مدونات السلوك
الرشيد أن تخلي السبيل تماما لتنوعات مريعة
على لحن الفساد المزعج.

في مثل هذا المناخ الكئيب، تصبح متلازمة إقامة
الحاكمية والقضاء على الفساد بمنزلة المدخل
الأرحب لنهضة عربية راقية إنسانيا.

ولعل من المفيد توضيح بعض المفاهيم الأساسية
التي تأصل للطرح المقدم هنا، وهي تقوم على
محتوى تقرير "التنمية الإنسانية العربية".

الأمر الذي ينعكس تهميشا للأغلبية أو إقصاء
لها، وهو ما ينطوي على حرمانها الحرية بالمعنى
الشامل (القضاء على جميع أوجه الانتقاص من
الكرامة البشرية).

بناء على كل ذلك، يعوّق الفساد فرص التنمية
ويقلل على وجه الخصوص من إمكان تمتع
عامة الناس بالحرية والعدالة.

وعلى النقيض، يقضي الحاكمية (دولة المؤسسات،
الفصل بين السلطات والتوازن بينها، تمثيل عامة
الناس، الشفافية والإفصاح، والمساءلة، سيادة
القانون واستقلال القضاء) على فرص الفساد،
وتجعل من ثم أبواب التنمية الإنسانية، التي هي
صنو الحرية والعدالة، مشرعة.

ولعل أشد نواحي الفساد ضراوة في البلدان
العربية هو تسلل الفساد إلى "المؤسسات"

في المفاهيم

التنمية الإنسانية

يقوم مفهوم التنمية الإنسانية على أن التنمية الإنسانية هي "عملية توسيع خيارات البشر".

نتوقف هنا لتبيان مركزية الحرية في مفهوم التنمية الإنسانية. فمنطلق توسيع خيارات الناس يرتب أولوية مطلقة لإعمال حرية الاختيار بين بدائل متاحة، الأمر الذي ينطوي بدوره على مركزية الحرية في التنمية الإنسانية، حتى يساوي بعض الكتابات النظرية الأحدث بين التنمية والحرية (سن، بالإنجليزية، ١٩٩٩).

للشعر، من منظار التنمية الإنسانية، ولمجرد كونهم بشراً، حق أصيل في العيش الكريم مادياً ومعنوياً، جسداً وروحاً. يتفرع عن هذا المنطلق نتيجتان هامتان:

الأولى: ترفض التنمية الإنسانية بداية أي وجه من أوجه التمييز ضد جماعات من البشر على أي معيار كان: النوع أو الأصل الاجتماعي أو المعتقد.

الثانية: لا يقتصر مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية الإنسانية على التنعم المادي وإنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية، واكتساب المعرفة والجمال والكرامة الإنسانية وتحقيق الذات الذي ينبع من المشاركة الفعالة في شؤون الاجتماع البشري كافة.

تقوم عملية التنمية الإنسانية على محورين أساسيين:

الأول : بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق، وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والتمتع بالحرية، لجميع البشر دون تمييز.

والثاني : التوظيف الكفاء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني: الإنتاج وفعاليات المجتمع المدني والسياسة.

نهج أصيل الإنسانية في التنمية الشاملة المتكاملة، للبشر وللمؤسسات المجتمعية، يستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

وعليه، فإن أي مفهوم أضيق للتنمية أو التقدم، اقتصاديا كان أو بشريا بالمعنى الضيق لا يرقى لغنى مفهومنا للتنمية الإنسانية. فقد استقر أن

تجدر الملاحظة أن اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها، هي عمليات محررة على المستوى الفردي كونها تمكن الفرد من ممارسة الحرية بالمعنى الشامل.

التنمية الإنسانية إذاً ليست مجرد تنمية "موارد بشرية"، أو حتى "تنمية بشرية"، أو وفاء بالاحتياجات الأساسية للناس فحسب، وإنما هي

الحرية والحاكمة

نأخذ الحرية هنا بالمعنى الشامل، تمثلا لمفهوم التنمية المتبنى في تقرير "التنمية الإنسانية العربية"، وهو يضيف إلى الحريات المدنية والسياسية- بمعنى التحرر من القهر- التحرر من جميع أشكال الحط من الكرامة الإنسانية مثل الجوع والمرض والجهل والفقر والخوف. بلغة منظومة حقوق الإنسان، يتسع مفهوم الحرية في هذا التقرير لكامل محتوى منظومة حقوق الإنسان، أي للحريات المدنية والسياسية إضافة إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية.

والحرية في النطاق الأشمل هذا مثل أعلى وهدف دائم الاتساع، بحيث يصح القول إن الحرية يُسعى إليها دائما، ولا تُدرك أبدا.

الكائن البشري الغني مثلا لا يعد متقدما في مفهوم التنمية الإنسانية مادام بقي محروما من الحرية، بالمعنى المتبنى هنا. كما أن خبرة التاريخ، القديم والمعاصر، أن المجتمعات التي لا تنعم بالحرية لا تستطيع حتى أن تحافظ على المنجزات الاقتصادية والتنموية، بأي معنى أضيق من التنمية الإنسانية، ولا تقدر على أن ترتقي معارج التقدم الإنساني السامية.



كاملة، وتخضع للمساءلة الفعالة فيما بينها في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، من قبل الناس مباشرة من خلال الاختيار الدوري، الحر والنزيه.

- يسود القانون، المنصف والحامي للحرية، على الجميع على حد سواء.

- ويسهر على تطبيق القانون قضاء كفاء ونزيه ومستقل تماما، وتنفيذ أحكامه بكفاءة من قبل السلطة التنفيذية.



إلا أن الحرية من قبيل الطيبات الإنسانية هي الخواتيم التي تحتاج إلى بنى وعمليات مجتمعية تفضي إليها وتصونها، وتضمن اطرافها وترقيتها. تتلخص هذه البنى والعمليات المجتمعية الضامنة للحرية في نسق الحاكمية الذي يقوم على المحاور التالية:

- يصون الحرية بما يضمن توسيع خيارات الناس (يحمي جوهر التنمية الإنسانية)، وعلى وجه الخصوص، يحترم قطاعيا ثلاثية الحريات المفتاح للرأي والتعبير والتنظيم، في المجتمعين المدني والسياسي.

- يبنني على المشاركة الشعبية الفعالة مع تمثيل شامل لعامة الناس.

- يقوم على المؤسسات بامتياز، نقيضا للتسلط الفردي. وتعمل مؤسساته بكفاءة وبشفافية

تتطلب الحاكمية أن يتسم كل من هذه القطاعات بالمقومين التاليين:

١. احترام الحرية وحقوق الإنسان
وتكريس البنية القانونية
الحامية لها.
٢. التحلي بمبادئ الإدارة العامة
الرشيدة، وهي تعني، إضافة
إلى تكريس بني مؤسسية
مستقرة بدلاً من التسلط الفردي؛
التزام معايير الكفاءة وفصل
السلطات، و خاصة في حالة
الدولة؛ والشفافية والإفصاح
والمساءلة.

من حيث المعمار، يتطلب مجتمع الحرية - الحاكمية
بنية مؤسسية تقوم على تضافر قطاعات مجتمعية
ثلاثة:

١. الدولة، شاملة الحكومة والتنظيم النيابي
والقضاء.
٢. المجتمع المدني- بالمفهوم الواسع، الذي
يشمل المجتمعين المدني والسياسي بحسب
التعريفات المعتادة، ويضم المنظمات غير
الحكومية والاتحادات المهنية والنقابات
ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية.
٣. القطاع الخاص (الهادف إلى الربح).

تضاريس الفساد في البلدان العربية:

دراسة ميدانية

وبخاصة في الأردن. ولم ينج القضاء من الحكم بالفساد، وبخاصة في الجزائر والمغرب!

بوجه عام احتل السياسيون أو رجال الأعمال أو كبار الموظفين رأس قائمة كبار المساهمين في انتشار الفساد في بلدان المسح وإن اختلف الموقع النسبي من بلد إلى آخر. وفي المغرب برزت الشكوى من فساد صغار الموظفين. وعم التقدير بالانتشار الواسع للفساد جميع المؤسسات المجتمعية تقريبا، من دون استثناء المجالس النيابية والقضاء.

يتيح مسح ميداني أجري في نطاق تقرير "التنمية الإنسانية العربية" للعام ٢٠٠٤ (مسح الحرية) إجراء قياسات تفصيلية عن الفساد في خمسة من البلدان العربية التي أمكن إجراء مسح فيها، هي الأردن ولبنان وفلسطين والجزائر والمغرب، نقدم بعضا منها فيما يلي.

بداية، لم يقل التقدير بانتشار الفساد في البلدان العربية عن ٨٥٪، وهو بلغ ٩٨٪ في لبنان.

وقدّر المجيبون أن الفساد اشد انتشارا في السياسة، و بخاصة في لبنان، وعد الفساد منتشرا في الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية،

الفساد الصغير

نقصد بالفساد الصغير هنا اضطراب المواطنين في البلدان العربية إلى اللجوء إلى توظيف الوساطة والمحسوبية، أو إلى دفع رشوة، للحصول على خدمات كثيرا ما تكون مشروعة، أو لتفادي عقاب ما من جهات الإدارة.

وقد أفادت أغلبية المجيبين في مسح الحرية بعلمها عن دفع رشوة أو اللجوء إلى وساطة خلال العام السابق على وقت المسح.

وقدّر المجيبون أن السبب الأهم للجوء إلى الوساطة أو الرشوة كان الحصول على خدمة، الأمر الذي يعبر عن تعذر الحصول على الخدمات

على نحو مرض من دون توظيف أي من هذين السبيلين. وفي حالات أقل كثيرا، كان يجري توظيف الوساطة والرشوة للإفلات من عقوبة.

كما قدّر المجيبون قلة جدوى اللجوء للإعلام أو الجهات الرسمية للحصول على خدمة أو لتفادي عقوبة مقابلة بالوسيلتين الأنجعتين: الرشوة والوساطة.

كما أشرنا سابقا، يضع مجتمع الحرية والحاكمية الأسس المتينة للقضاء على فرص الفساد ولحاصرته في أضيق الحدود حين ينشأ. يضمن هذه النتيجة الحميدة الحاكمة المؤسسية والمبادئ التي تحكم نشاط مكوناتها.

غير أن العلاقة، بين الفساد والحكم، تعمل في الاتجاه العكسي أيضا. إذ يحرف استثناء الفساد عملية اتخاذ القرار في المجتمع عن غاية خدمة المصلحة العامة، ويوجهها لخدمة مصالح القلة

موقع مكافحة الفساد في إقامة مجتمع الحرية والحاكمية

المشروعة في الحرية والعزة والكرامة. ويكتمل استحكام المأزق من حيث إن أنظمة الحكم القائمة لا تعد بإصلاح عميق من داخلها. والقصد بالإصلاح العميق هنا هو تعديل توزيع القوة (السلطة / الثروة) في البلدان العربية بحيث تستعيد عامة الناس نصيبها العادل منها، ويعاد تأسيس أسلوب ممارسة القوة في نسق مؤسسي للحاكمية. بل يمكن القول إن أنظمة الحكم الراهنة تجد مصلحتها، ولا غرابة، في تعطيل مثل هذا الصنف من الإصلاح العميق، وإن أبدت أحيانا عدم ممانعة في القيام ببعض الإصلاحات لتجميل هيكل نسق الحكم المختل القائم، وبخاصة استجابة لضغوط خارجية.

المتنفذة، وهي عادة الأشد ضلوعا في الفساد. ومن ثم، فإن النجاح في مقاومة الفساد يغل يد الضالعين فيه عن المساهمة في إفساد الحكم.

مع العلم أنه في ظل أنظمة الحكم الاستبدادية المنتجة بطبائع الأمور للفساد، يكاد يستحيل القضاء المبرم على الفساد.

والمغزى الرئيسي لهذا التشخيص هو أن مكافحة الفساد بحاجة إلى أن تسير جنبا إلى جنب مع النضال من أجل مجتمع الحرية والحاكمية.

تمر البلدان العربية بمأزق على صعيد الحرية والحكم، فحواه الأساسي فشل أنظمة الحكم الراهنة في الوفاء بطموحات الشعب العربي

إشكالية المجتمع المدني والنضال من أجل مجتمع الحرية والحاكمة

المحوري الذي يمكن أن يؤديه مجتمع مدني، قوي وحيوي، في إنجاز التحول التاريخي نحو مجتمع الحرية والحاكمة في البلدان العربية، بوصفه طليعة مجتمعية تتقدم هذا النضال المجتمعي الشاق.

إن مثل هذا المجتمع المدني مطلوب على وجه الخصوص لمكافحة الفساد على الطريق إلى مجتمع الحرية والحاكمة.

وفي مجتمع الحرية والحاكمة يتكامل هذا المجتمع المدني مع الآليات المؤسسية الأخرى للحاكمة في القضاء البات على الفساد.

ولا يهن البعض أو ينوء بثقل التحدي، وهو لجهد هائل!

ينتهي هذا المأزق إلى استفحال أزمة التنمية في البلدان العربية مع انسداد أفق العمل السلمي الفعال لحلها لمصلحة عامة الناس. ويتجلى هذا الانسداد بأجلى صورته في استبداد السلطة التنفيذية بالدولة التي قد تختزل في الفرد رأس السلطة، مع التضيق على الحرية، وبخاصة ثلاثية الحريات المفتاح للرأي والتعبير والتنظيم، في المجتمعين المدني والسياسي، والعمل على تطويع واستلاب ما ينشأ من منظماتها لخدمة الحكم القائم. وليس بمستغرب، والحال كذلك، أن يبقى المجتمع المدني، بالمعنى الواسع، مغلولاً ومن ثم، ضعيفاً وهامشياً.

غير أن تأمل بدائل مستقبل الوطن العربي بدءاً من اللحظة التاريخية الراهنة، ينتهي إلى الدور

نزاهة: مشروع تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي^١

أهداف المشروع

- خلق بيئة أكثر تحدياً للفساد في المنظمات الأهلية، وتعزيز ثقافة عمل تعتمد على الشفافية والمساءلة والنزاهة.
- تطبيق معايير الشفافية والمساءلة في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- تطوير قدرة وكفاءة المنظمات الأهلية في مجال مكافحة الفساد على كافة المستويات داخل المجتمع الفلسطيني.
- تعزيز دور المنظمات الأهلية في رفع الوعي العام بالفساد، الرقابة على القطاع العام ومحاربة الفساد في المجتمع الفلسطيني.

يأتي مشروع نزاهة كمبادرة من الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، وضمن برنامج عمله في تعزيز وإشاعة قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في المجتمع الفلسطيني، للعمل بالتعاون والتنسيق مع المجتمع الأهلي الفلسطيني على تعزيز هذه القيم والمبادئ في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية، بغرض تمكينها وإشراكها في الجهد الوطني العام لمكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني.

^١ تنفذ أمان مشروع نزاهة بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور وبدعم من الاتحاد الأوروبي.

نشاطات المشروع

- مراجعة وتقييم بيئة ونمط عمل المنظمات الأهلية بهدف تشخيص نقاط الضعف التي قد تشكل فرصا لحدوث الفساد، والخروج بتوصيات محددة لتعزيز نظم المساءلة ومبادئ الشفافية في عمل هذه المنظمات. كما تستخدم هذه المراجعة للواقع الراهن لعمل المنظمات الأهلية كل من:
 - تطوير معايير مالية وإدارية سليمة تكفل تعزيز مبادئ الشفافية ونظن المساءلة في عمل هذه المنظمات.
 - تطوير مدونات سلوك تتضمن القواعد العامة التي تحكم علاقة المنظمات الأهلية بهيئاتها المرجعية، المجتمع المحلي، السلطة الفلسطينية، الممولين، وعلاقة هذه المنظمات فيما بينها.
- تطوير وإصدار شهادة "NGO Certificate" بالتنسيق والتعاون مع المجتمع الأهلي، تمنح للمنظمات الأهلية التي تراعي قواعد مدونة السلوك وتلتزم بمبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة في عملها.
- تقديم مقترحات بخصوص تعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الصادر في العام ٢٠٠٠ بما يخدم تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي الفلسطيني.
- إصدار نشرة دورية تستهدف المؤسسات الأهلية الفلسطينية والأطراف ذات العلاقة بعملها للتعريف بقضايا المساءلة والشفافية والنزاهة في العمل الأهلي الفلسطيني، إضافة

خاصة، والعمل بفعالية على تشكيل رأي عام فلسطيني مضاد لهذه الظاهرة، إلى جانب تفعيل دور المجتمع المدني في الرقابة على القطاع العام. كما وسيعمل التحالف ومن خلال آليات الضغط والتأثير على سن أو تعديل القوانين التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني بما يعزز الشفافية والمساءلة ويدعم جهود مكافحة الفساد.



إلى إصدار مواد تعريفية تتعلق بقضايا أساسية بعمل المنظمات الأهلية.

■ تنفيذ برامج تدريبية تستهدف المؤسسات الأهلية بهيئاتها المختلفة التنفيذية والمرجعية للتعريف بأشكال الفساد التي قد تنشأ في عمل المنظمات الأهلية، أسبابها، نتائجها، وطرق مكافحتها.

■ تشكيل تحالف من المنظمات الأهلية يتخذ من التنسيق والتشبيك والشراكة آلية لعمله للمساهمة في الجهد العام لمكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني عامة والمجتمع الأهلي